



تحليل قائم على النوع لمساهمة استخدام اليد العاملة في تحسين مستوى العيش: تحليل بأثر رجعي واستباقي على ضوء توصيات النموذج التنموي الجديد

يعد الاستغلال الناقص لليد العاملة النسائية من أكثر التحديات إلحاحاً في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى أوجه التفاوت بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل، لا سيما في الاقتصاديات الناشئة والنامية. فقد أظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال أن عدم المساواة بين الجنسين يعيق النمو الاقتصادي وبشكل عقبة رئيسية أمام كل تقارب تجاه الاقتصاديات المتقدمة¹.

على عكس البلدان المتقدمة، لم يساهم استخدام اليد العاملة (UMO) في المغرب في زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد (PIBH) إلا بشكل هامشي. في المغرب، يُظهر تحليل مكونات استخدام اليد العاملة مساهمة سلبية وتنازلية لمعدل النشاط لدى النساء في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد. كما ضاعفت الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 من هذا التأثير، بسبب هشاشة وتفاقم وضعيات النساء في سوق العمل.

اعتباراً لهذا الواقع، فإن التوصيات التي تم إبرازها في تقرير النموذج التنموي الجديد تدعو إلى جعل التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية وطنية وتعهداً بإرساء أسس التنمية الشاملة. ولتحقيق ذلك، حدد التقرير المذكور العديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها في هذا المجال، وهي الزيادة التدريجية في معدل المشاركة النسائية لتستقر عند 45% بحلول عام 2035.

في هذا السياق، يحدد هذا الموجز، باستخدام نهج محاسبي، مدى تأثير الاستغلال الناقص لليد العاملة النسائية على مستوى العيش في المغرب، وكذلك المكاسب الممكنة المرتبطة بإدماج النساء في سوق العمل على ضوء توصيات نموذج التنمية الجديد.



زينب بوبا

رئيسة مصلحة التقرير
الاقتصادي والمالي وتقرير
ميزانية النوع



عبد الحق ازروال

مكلف بالدراسات
الماكرواقتصادية

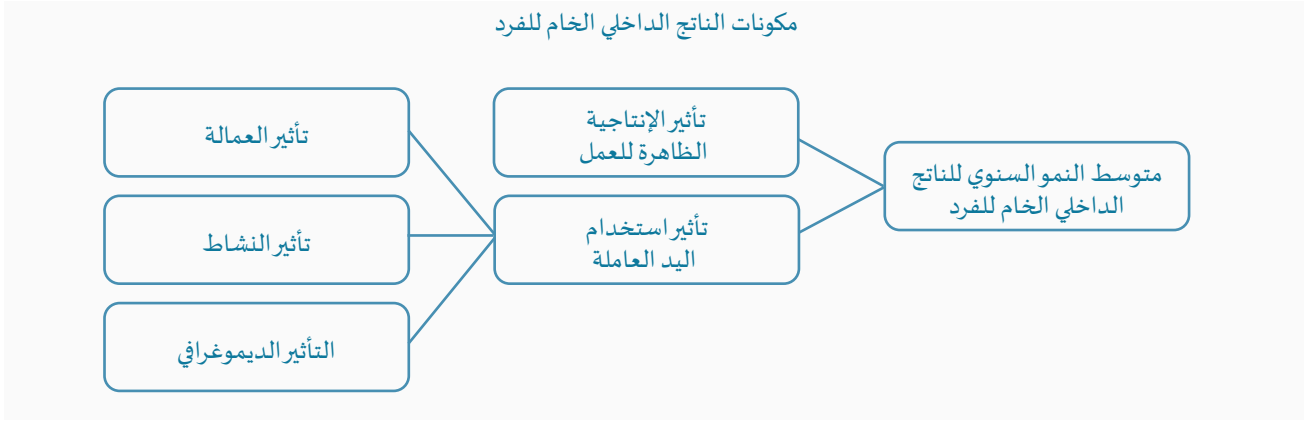


تم إعداد هذه الوثيقة تحت مسؤولية مديرية الدراسات والتوقعات المالية ولا تعكس بالضرورة موقف وزارة الاقتصاد والمالية

¹ مديرية الدراسات والتوقعات المالية / هيئة الأمم المتحدة للمرأة / مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي / بعثة الاتحاد الأوروبي / الوكالة الفرنسية للتنمية "التكاليف الاقتصادية للفوارق بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب"، فبراير

1. لمحة موجزة عن الإطار المفاهيمي للتحليل المعتمد

يمكن تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد، الذي يستخدم عادة لقياس مستوى العيش، إلى تأثيرين محددتين : تأثير استخدام اليد العاملة (OMU) وتأثير إنتاجية الظاهرة للعمل (TAP). ويمكن تقسيم هذا الأخير إلى: تأثير الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (FTP) وتأثير كثافة الرأسمال. وبالنسبة للتأثير المتعلق باستخدام اليد العاملة، فهو بدوره يجمع بين ثلاثة عوامل مترابطة، وهم: العمالة، والنشاط والديموغرافية (انظر الرسم البياني أدناه). وتجدر الإشارة إلى أن التحليل المعتمد في إطار هذه الدراسة يركز بالأساس على التأثير المتعلق باستخدام اليد العاملة ومكوناتها على الناتج الداخلي الخام للفرد حسب النوع والفئات العمرية.



إطار 1 : المنهجية المتبعة لتقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد

تسلط المعادلة رقم (1) الضوء على تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد بين تأثير الإنتاجية الظاهرة للعمل وتأثير استخدام اليد العاملة :

$$(1) \frac{PIB}{POP_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L} \right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\frac{L}{POP_{tot}} \right]}_{\text{كثافة العمل}}$$

ويمكن تطوير المعادلة (1) باستخدام وصف مفصل لعرض العمل:

$$(2) \frac{PIB}{POP_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L} \right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\frac{L_f + L_m}{PA} \right] * \left[\frac{PAF + PAM}{POP_{15+}} \right] * \left[\frac{POP_{15+}}{POP_{tot}} \right]}_{\text{استخدام اليد العاملة}}$$

$$\frac{PIB}{P_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L} \right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\left(\frac{L_f}{PAF} * \frac{PAF}{PA} \right) + \left(\frac{L_m}{PAM} * \frac{PAM}{PA} \right) \right] * \left[\left(\frac{PAF}{PF_{15+}} * \frac{PF_{15+}}{P_{15+}} \right) + \left(\frac{PAM}{PM_{15+}} * \frac{PM_{15+}}{P_{15+}} \right) \right] * \left[\frac{P_{15+}}{P_{tot}} \right]}_{\text{كثافة العمل (تأثير استخدام اليد العاملة)}}$$

أي :

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم تأثير الإنتاجية الظاهرة للعمل إلى تأثيرين: تأثير الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج وتأثير كثافة الرأسمال :

$$\frac{PIB}{L} = \underbrace{PTF}_{\text{الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج}} * \underbrace{\left(\frac{K}{L} \right)^\alpha}_{\text{كثافة الرأسمال}}$$

باعتبار :

PIB : الناتج الداخلي الخام الحقيقي	PAM : الساكنة النشيطة من الرجال (15 سنة فما فوق)
POP _{tot} : الساكنة الإجمالية	P ₁₅₊ : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق)
L : الساكنة النشيطة المشغولة (15 سنة فما فوق)	PF ₁₅₊ : الساكنة من النساء في سن النشاط (15 سنة فما فوق)
L _f : الساكنة النشيطة المشغولة من النساء	PM ₁₅₊ : الساكنة من الرجال في سن النشاط (15 سنة فما فوق)
L _m : الساكنة النشيطة المشغولة من الرجال	K : الرأسمال
PA : الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق)	PTF : الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج
PAF : الساكنة النشيطة من النساء (15 سنة فما فوق)	α : مرونة الرأسمال المادي بالنسبة للناتج الداخلي الخام

² يجب التذكير أن هذه المقاربة لها طابع محاسباتي وتخضع لتقسيم بعدي يعتمد على المعطيات الإحصائية المتاحة.

2. ضعف أداء سوق العمل نتيجة انخفاض مشاركة النساء في الساكنة النشيطة يؤثر سلبًا على مستوى المعيشة في المغرب

تُعزى الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بين سنتي 2017 و2019 بالأساس إلى تأثير إنتاجية العمل (96%)، بينما تظل مساهمة استخدام اليد العاملة منخفضة في المتوسط (بحوالي 4%). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن كثافة الرأسمال وحدها تفسر أكثر من 95% من تأثير الإنتاجية الظاهرة للعمل، في حين أن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج لا تساهم إلا بشكل طفيف بل بشكل سلبي أحياناً³.

وتميزت الفترة من 2017 إلى 2019 بمساهمة إيجابية لاستخدام اليد العاملة في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بمقدار +0,1 نقطة بعد أن كانت سلبية سابقًا بمقدار -0,3 نقطة و-0,9 نقطة على التوالي خلال الفترتين 2011-2013 و2014-2016.

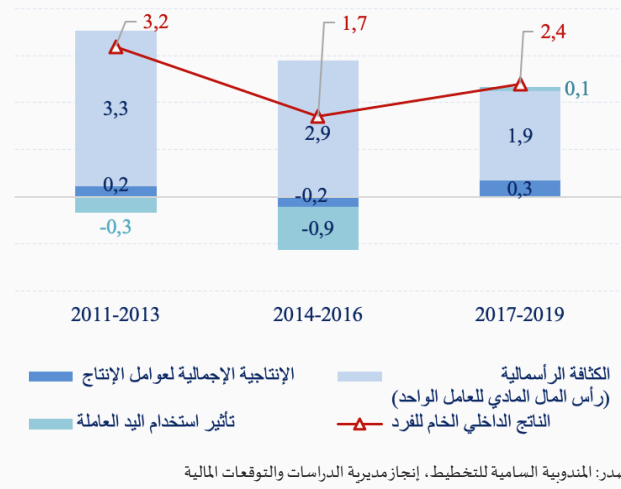
ومن أجل توضيح العوامل الأساسية لتطور استخدام اليد العاملة وتبسيط الضوء على الإمكانيات الغير مستغلة في هذا المجال، وخصوصا تلك المتعلقة بعمل النساء، يركز التحليل التالي بشكل كبير على دراسة المكونات الثلاثة لاستخدام اليد العاملة.

يوضح المبيان رقم 2 التأثير الإيجابي للعامل الديموغرافي على الناتج الداخلي الخام للفرد، وكذا التأثير السلبي لمعدل النشاط، على الرغم من التحسن الذي تم تسجيله.

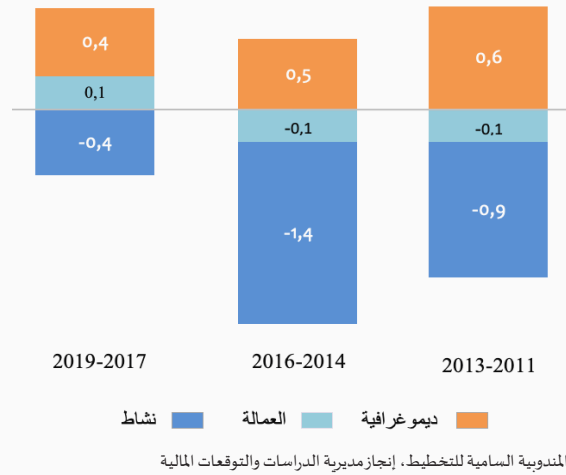
وتجدر الإشارة إلى أن منحنى مساهمة معدل النشاط قد تحسن بشكل واضح خلال الفترة 2017-2019 مقارنة بالفترة 2014-2016، حيث تم كسب نقطة واحدة، لتستقر هذه المساهمة عند -0,4 نقطة. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت مساهمة العمالة في زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد بشكل ملحوظ بين سنتي 2016 و2019 حيث أصبحت إيجابية (+0,1 نقطة) مقابل تأثير سلبي خلال الفترتين 2011-2013 و2014-2016 (-0,1 نقطة مئوية).

ويوضح تحليل استخدام اليد العاملة من منظور النوع، أن استخدام اليد العاملة النسائية يساهم بشكل سلبي في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد خلال الفترات الثلاث 2011-2013، 2014-2016 و2017-2019، بنحو -6,1% و-44,2% و-56,8% على التوالي مقابل مساهمات بنحو 4,5% و-8,4% و+60,6% الناتجة عن استخدام اليد العاملة الذكورية (انظر المبيان رقم 3).

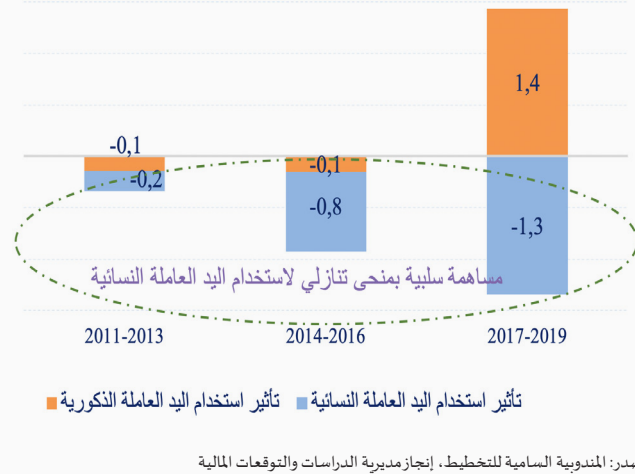
مبيان 1: مساهمة مختلف المكونات في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بالمغرب (بنسبة مئوية)



مبيان 2: مساهمة المكونات الثلاث لاستخدام اليد العاملة في تحسين مستوى المعيشة بالمغرب



مبيان 3: مساهمة سلبية وتنازلية لاستخدام اليد العاملة النسائية في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد (بنسبة مئوية)

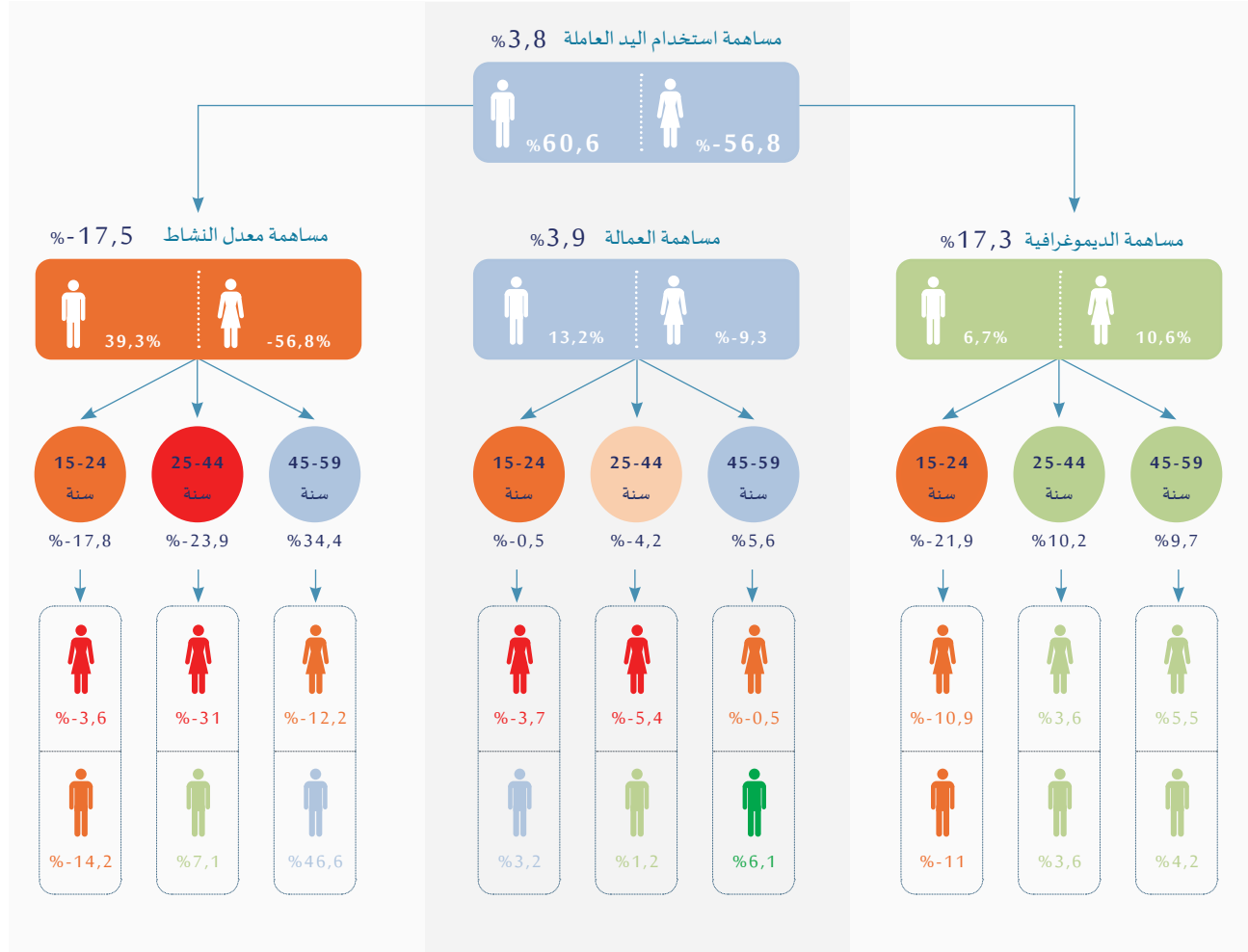


³ تميزت الفترة 2017-2019 بمساهمة إيجابية للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (+0,4 نقطة) بعد أن كانت سلبية (-2,0 نقطة) خلال الفترة 2014-2016.

ويعين الهيكل التسلسلي التالي، بشكل مفصل، مساهمة مكونات استخدام اليد العاملة في تحسين مستوى المعيشة، حسب الجنس والسن. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الألوان المعتمدة تتناسب مع مدى تطور مساهمات هذه المكونات

خلال الفترتين 2014-2016 و 2017-2019 (انظر رمز اللون أدناه لقراءة الهيكل التسلسلي). و يوضح هذا الهيكل وجود تفاوتات متباينة لمساهمات هذه المكونات وذلك حسب النوع والسن.

مساهمة المكونات الثلاث لاستخدام اليد العاملة حسب النوع والسن في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بين سنتي 2017 و 2019



المصدر: حساب وإنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

رموز الألوان المستعملة لقراءة الهيكل التسلسلي



P1: الفترة من 2014 إلى 2016 // P2: الفترة من 2017 إلى 2019

تفاقم المساهمة السلبية لمعدل نشاط النساء في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

العمرية 15-24 سنة، حيث ينحصر مستوى نشاطها نحو الانخفاض ارتباطاً بارتفاع ولوج الشباب من النساء والرجال إلى التعليم والتكوين، فقد أثر معدل نشاط النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و44 سنة و بين 45 و59 سنة سلباً وبشكل ملموس على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بلغ 31- % و 12,2- % على التوالي خلال الفترة 2017-2019. في المقابل، بلغت هذه المساهمات عند الرجال، على التوالي 7,1% و 46,6%. أما فيما يخص معدلات النشاط لدى النساء والرجال الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، فإن مساهمتهم في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد تظل سلبية بنسبة 10- % و 0,3- % على التوالي.

سجل معدل النشاط على المستوى الوطني منحنى تنازلياً بين سنتي 2010 و2019، حيث انتقل من 49,6% إلى 45,8%. مما ساهم بشكل سلبي في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 17,3- % خلال الفترة 2017-2019 مقابل 77- % خلال الفترة 2014-2016. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى المساهمة السلبية والمتناقصة، للنشاط النسائي، التي انتقلت من 52- % خلال الفترة 2014-2016 إلى 56,8- % خلال الفترة 2017-2019، مقابل مساهمة 26,1- % و 39,3+ % على التوالي لمعدل النشاط لدى الرجال. وكما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، فإن نشاط النساء بالنسبة لجميع الفئات العمرية، يساهم بشكل سلبي في الناتج الداخلي الخام للفرد. وحسب الفئة العمرية، ودون احتساب الفئة

مساهمة سلبية وتنازلية لعمالة النساء في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد

وبهذا فتطور معدل العمالة وتأثيراته على مستوى العيش في المغرب سجل تباينات كبيرة كالتالي تنحصر معدلات النشاط، ليس فقط حسب النوع ولكن أيضاً حسب السن. وهكذا، وعلى عكس الرجال، فقد ساهمت عمالة النساء، بجميع الفئات العمرية، بشكل سلبي في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد، ولا سيما في صفوف النساء التي تتراوح أعمارهن بين 25 و44 سنة، بنسبة بلغت 5,4- % بين 2017 إلى 2019، وذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة بين النساء الشابات على الصعيد الوطني. أما بالنسبة لعمالة الرجال، فمساهمتها الإيجابية تحسنت بين الفترتين 2014-2016 و 2017-2019 بالنسبة لجميع الفئات العمرية، باستثناء الفئة العمرية من 25 إلى 44 سنة والتي انخفضت مساهمتها بشكل طفيف .

على خلاف معدل النشاط، فقد سجلت العمالة (حصة العمالة في الساكنة النشيطة) تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام للفرد بالمغرب بلغ 3,9+ % خلال الفترة 2017-2019، بعد أداء سلبي بلغ 3,7- % خلال الفترة 2014-2016. وبين التحليل تدهور معدل بطالة النساء بنحو 3,9 نقاط بين سنتي 2010 و2019 ليستقر عند 13,5%⁴، أي بمستوى يفوق معدل بطالة الرجال الذي، على العكس، تحسن بمقدار 1,1 نقطة حيث انتقل من 8,9% إلى 7,8%. وبالنظر لهذه التطورات، فقد ساهمت عمالة النساء سلبياً في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بنحو 9,3- % خلال الفترة 2017-2019 مقابل 7,5- % خلال الفترة 2014-2016. وفي المقابل، كانت مساهمة عمالة الرجال إيجابية حيث سجلت ارتفاعاً بلغ 9,6 نقاط مئوية، منتقلة من 3,6% خلال الفترة 2014-2016 إلى 13,2% خلال الفترة 2017-2019.

تأثير إيجابي للديموغرافية على الناتج الداخلي الخام للفرد، رغم تباطئه

ساكنة النساء، اللاتي يفوق سنهن 25 سنة، في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد تظل إيجابية بل وتفوق مساهمة الرجال من نفس الفئة العمرية، أي بمنحنى عكسي لما هو عليه بالنسبة للمكونات الأخرى لاستخدام اليد العاملة (معدل النشاط والعمالة). وتساهم النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 25 و44 سنة، وكذا 45 و59 سنة بنسبة 6,6% و 5,5% على التوالي في تحسين المستوى المعيشي، في حين تظل مساهمة النساء الأصغر سناً سلبية (9,9- %). وتنطبق هذه النتائج أيضاً على ساكنة الرجال ولكن بدرجات أقل (3,6% و 4,2% و 11- %).

على عكس المكونات الأخرى لاستخدام اليد العاملة (معدل النشاط والعمالة)، ساهم التأثير الديموغرافي بشكل إيجابي في تحسين المستوى المعيشي في المغرب (مسجلاً مساهمة بنسبة 17,3+ % بين 2017 و2019 مقابل 29,1+ % بين 2014 و2016). ويظل هذا الاستنتاج صالحاً لجميع الفئات العمرية، باستثناء الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، والتي كانت مساهمتها في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد سلبية، بين سنتي 2017 و2019، لكل من النساء والرجال بـ 10,9- % و 11- % على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة

⁴ ويعادل هذا التراجع انخفاضاً في معدل إدماج النساء في سوق الشغل، الذي انتقل من 90,4% سنة 2010 إلى 86,5% سنة 2019.

3. تأثير كبير لأزمة كوفيد-19 على مساهمة النساء في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

سجل الناتج الداخلي الخام للفرد خلال سنة 2020، انخفاضا بنسبة 7,1% مقارنة بسنة 2019 جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص في الإنتاجية الظاهرة للعمل وفي استخدام اليد العاملة بمقدار 2,4- نقاط و 4,8- نقاط على التوالي.

وهكذا شهدت سنة 2020 قطيعة مع التطورات السابقة، خصوصا من حيث المساهمات الناجمة عن نشاط وبطالة الرجال في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد، والتي كانت سلبية. وفي المقابل، حافظت المساهمات المتعلقة بنشاط وبطالة النساء على نفس التطورات السلبية. وكنتيجة لهذه التطورات، فقد فاقم معدل النشاط ومعدل البطالة من انخفاض الناتج الداخلي الخام للفرد، بنسبة 30,3% و 8,5% لدى النساء و 1,2% و 33,9% لدى الرجال على التوالي.

وقد سجل معدل نشاط النساء، الذي لم يتوقف عن الانخفاض، أدنى مستوى له سنة 2020 منذ سنة 1999، ليصل إلى 19,9% مقابل 21,5% سنة 2019. وفي المقابل، تراجع معدل نشاط الرجال بشكل طفيف قدر بحوالي 0,6 نقطة مئوية فقط، حيث انتقل من 70,7% سنة 2019 إلى 70,3% سنة 2020.

وفيما يتعلق بمعدل بطالة النساء، والذي يظل أعلى في المتوسط من ذلك المسجل لدى الرجال، فقد ارتفع بنحو 2,7 نقطة مئوية ليبلغ 16,2% سنة 2020 مقابل 13,5% سنة 2019. أما بالنسبة لبطالة الرجال فقد سجلت ما يقارب 10,7% سنة 2020 (متجاوزة عتبة 10% لأول مرة منذ سنة 2005) مقابل 7,8% سنة 2019.

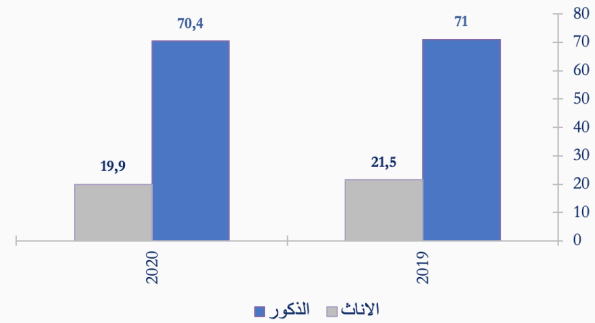
وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تدابير الدعم المتخذة للحفاظ على الشغل خاصة في القطاع المهيكل، وذلك من خلال منح مبلغ شهري جزافي قدره 2.000 درهم لصالح المستخدمين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة الشركات المتضررة من جائحة كوفيد-19⁵، قد أفادت الرجال أكثر من النساء. ووفقا للبحوث الميدانية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن 25% فقط من النساء المعيلات لأسرهن، واللاتي استفدن من آليات المساعدات المقدمة من طرف السلطات العمومية، قد استفدن فعليا من هذا التعويض الجزافي، وذلك بسبب ضعف نسبة النساء المستخدمات المصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي⁶.

الجدول 1: تقسيم تطور الناتج الداخلي الخام للفرد خلال سنة 2020

2020		
بالنقاط	بنسبة مئوية	
34,3	-2,4	الإنتاجية الظاهرة للعمل = (1)
67,4	-4,8	تأثير استخدام اليد العاملة = (2)+(3)+(4)+(5)
32,3	-2,3	الرجال
35,6	-2,5	النساء
42,8	-3,1	بما في ذلك تأثير العمالة (3)
33,9	-2,4	الرجال
8,5	-0,6	النساء
31,0	-2,2	بما في ذلك تأثير النشاط (4)
1,2	-0,1	الرجال
30,3	-2,2	النساء
-5,8	0,4	بما في ذلك تأثير الديموغرافية (5)
-2,7	0,2	الرجال
-3,2	0,2	النساء

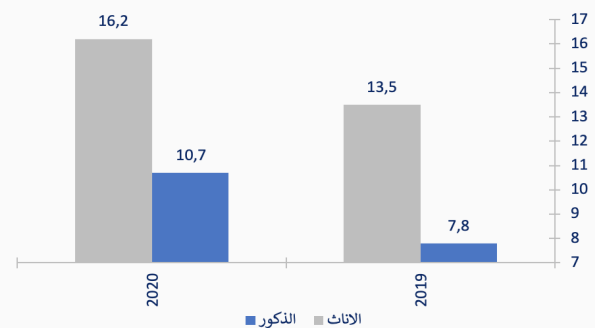
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 4: تطور معدل نشاط النساء والرجال في المغرب (بنسبة مئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5: تطور معدل بطالة النساء والرجال في المغرب (بنسبة مئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

⁵ وتعتبر هذه التدابير إحدى آليات المساعدة للشركات والعاملين المتأثرين بأزمة كوفيد-19 التي اتخذتها السلطات العمومية في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE).

⁶ التحليل القائم على النوع لتأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، المندوبية السامية للتخطيط/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فبراير 2021.

وبالتالي، فإن النساء يواجهن صعوبات أكثر للولوج إلى شغل جديد، ويرجع ذلك أساسًا إلى عبء الأعراف الاجتماعية التي لازالت تعطي الأولوية للرجل، بصفته رب الأسرة، والذي يجب أن يتمتع بولوج تفضيلي إلى سوق الشغل عندما تكون فرص العمل محدودة⁷.

في نفس السياق، لا تفسر المستويات المرتفعة لمعدل بطالة النساء، المسجلة خلال سنة 2020، فقط بفقدان الشغل الناجم عن توقف النشاط الاقتصادي خلال فترة الحجر الصحي، ولكن أيضًا باستمرار وضعية عدم النشاط لدى حوالي 22% من النساء، حتى بعد فترة الحجر الصحي، واللاتي كن نشيطات قبلها، مقابل فقط 7% من الرجال.

4. تحليل استباقي في أفق سنة 2035 لمساهمة النساء في تحسين مستوى العيش بالمغرب وفقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد

■ وضع النساء على قدم المساواة مع الرجال ومنحهن نفس الفرص فيما يخص الولوج للتعليم، مع حماية حقوقهن في التعليم الأساسي وفي الطفولة (لا لتشغيل الفتيات، اللائي لا يلجن المدرسة، ولا لزواج الفتيات القاصرات)؛

■ تعزيز محاربة الأمية بين النساء بغض النظر عن سنهن وخاصة في المناطق القروية.

ومن أجل مقارنة المكاسب المحتملة التي يمكن أن تنتج عن الزيادة في معدل نشاط النساء في أفق سنة 2035، تماشيا مع خارطة الطريق المنصوص عليها في تقرير النموذج التنموي الجديد، تم اعتماد مقارنة عوامل الانتاج مع الارتكاز على خمس سيناريوهات :

■ **السيناريو الأول:** يركز على فرضية الزيادة في معدل نشاط النساء ليصل إلى 45% في سنة 2035 مع الحفاظ على نفس وزن المكونات الأخرى في بنية الناتج الداخلي الخام للفرد؛

■ **السيناريو الثاني:** يجمع بين السيناريو الأول والرفع من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بنسبة 0,5% سنويا في أفق 2035؛

■ السيناريو الثالث: يعتمد على فرضية استمرار منحنى متوسط التطورات الملحوظة خلال الفترة 2011-2019؛

■ **السيناريو الرابع:** يتضمن السيناريو الثالث والزيادة في معدل النشاط النسوي ليصل إلى 45% في سنة 2035؛

أظهر تحليل مكونات استخدام اليد العاملة أن استمرار الفوارق بين الجنسين، من حيث الولوج لمزاولة النشاط والعمالة، له تأثير سلبي على تغير الناتج الداخلي الخام للفرد. كما زادت جائحة كوفيد-19 من حدة هذا التأثير السلبي ومن تفاقم ومن تفاقم هشاشة وضعية المرأة من حيث الولوج إلى سوق الشغل. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري تفعيل وتحديد الرفعات اللازمة لتعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، كفاعل إضافي في عملية النمو⁸. انطلاقا من هذا الوضع، ووعيا بالتحديات المطروحة، يدعو تقرير النموذج التنموي الجديد إلى جعل التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية وطنية، في الوسطين الحضري والقروي، باعتباره رافعة قوية للنمو ببلدنا.

كما تهدف خارطة الطريق، التي توّطر التوجهات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، بلوغ مستوى عالٍ من إدماج النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال محاربة جميع أشكال الإقصاء والتمييز. في هذا الصدد تم تحديد العديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها في هذا المجال في أفق سنة 2035، أهمها:

■ زيادة معدل النشاط لدى النساء ليصل إلى مستوى 25% سنة 2025 و45% سنة 2035؛

■ زيادة عدد النساء في المناصب العليا إلى 20% سنة 2025 و إلى 35% سنة 2035؛

■ إقرار المساواة في الأجور في القطاع الخاص وتقليص فجوة الأجور بمقدار 10 نقاط مئوية لتصل إلى 5% سنة 2035؛

⁷ الورشة الثانية حول تأثير كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، في الفترة ما بين 15 و 24 يونيو 2020، على عينة تمثيلية من 2.169 أسرة من أجل فهم تطور السلوك السوسيو اقتصادي والتدابير الوقائية في مواجهة هذه الجائحة وتقييم تداعياتها على مختلف شرائح الساكنة المغربية من حيث الولوج إلى المنتجات الأساسية والتعليم والصحة والشغل والدخل.

⁸ تشير الدراسة حول "التكاليف الاقتصادية للفوارق بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب" (مديرية الدراسات والتوقعات المالية / هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي/ مندوبية الاتحاد الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021) أن هناك إمكانات نمو إضافية متاحة قد تصل إلى 40% بالنسبة للمستوى الحالي للناتج الداخلي الخام للفرد شرط ضمان المساواة بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى سوق الشغل وتعزيز الرأس المال البشري النسائي.

يستنتج من نتائج هذه السيناريوهات أن هناك إمكانات حقيقية للانعطف في اتجاه إيجابي لمستوى العيش في المغرب. وكما تشير هذه النتائج إلى أنه، حتى في حالة الحفاظ على هيكل الناتج الداخلي الخام للفرد دون تغيير بالمقارنة مع مستواه لسنة 2019، فإن الزيادة في معدل نشاط النساء ليصل إلى 45% في أفق سنة 2035 (السيناريو الأول)، يمكن أن ينتج عنه زيادة إضافية في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 1,7 نقطة خلال الفترة 2022-2035. وعليه، فإن التأثير التراكمي لهذه الزيادة وكذا الزيادة في مكاسب الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (السيناريو الثاني) من شأنه أن يحقق نمواً إضافياً يصل في المتوسط إلى 2,2 نقاط.

■ **السيناريو الخامس:** يدمج السيناريو الرابع والرفع من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بنسبة 0,5% سنوياً في أفق 2035.

وتجدر الإشارة إلى أن السيناريوهات الثلاثة الأخيرة تشترك في النقاط التالية:

- تستند جميعها إلى التوقعات التي قدمها مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط، والمتعلقة بالتطور حسب الجنس لمجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة؛
- تستند مختلف توقعات النمو على وتيرة تطور كثافة الرأسمال وفقاً لمنحائها السابق؛
- ينتج تطور العمالة عن قياس مرونة معدل النشاط بالنسبة لحجم العمالة لدى الساكنة في سن النشاط.

المكاسب المنتظرة من نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في أفق سنة 2035 وفقاً للسيناريو الأول والثاني

نقاط إضافية		التغير (بنسبة مئوية)		الناتج الداخلي الخام للفرد
2022-2035	2025-2035	2022-2025	2017-2019	
1,7+	1,9+	1,1+	2,4%	السيناريو الأول
2,2+	2,4+	1,6+	2,4%	السيناريو الثاني

المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

النساء في سوق العمل، يشير إلى معدل نمو مهم للناتج الداخلي الخام للفرد قد يصل إلى 4,6% سنوياً في أفق سنة 2035. وستمكن وتيرة النمو هاته من مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد.

وبالنسبة للسيناريو الثالث المرتكز على استمرار التطورات السابقة، يتوقع زيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 2,2% سنوياً بين 2022 و2035، وهي نسبة أقل مقارنة بـ 2,4% سنوياً المسجلة بين 2011 و2019. أما السيناريو الرابع، الذي يوضح المكاسب الإضافية المصاحبة لتعزيز معدل إدماج

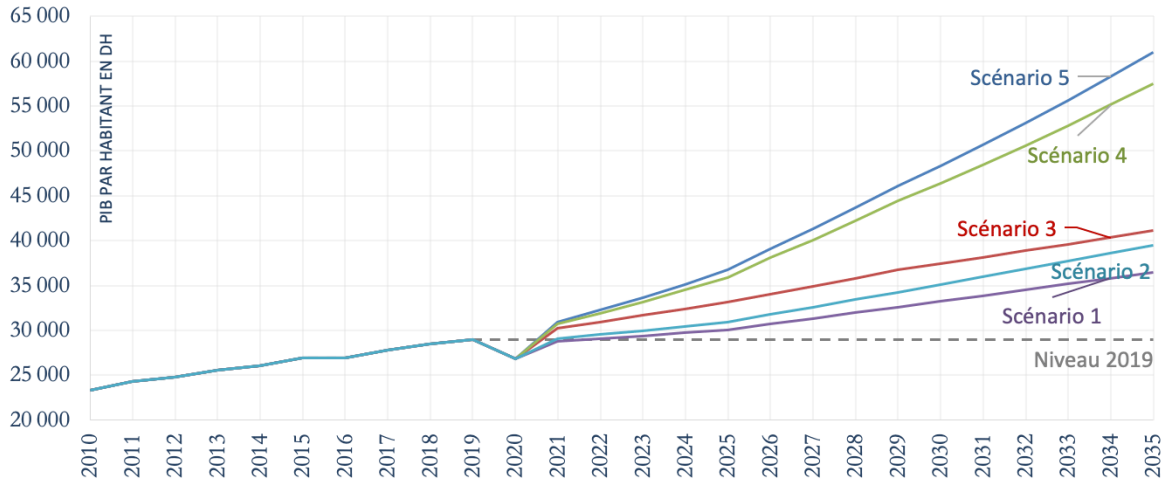
سيناريوهات النمو الاقتصادي المغربي في أفق 2035

النمو (بنسبة مئوية)				الناتج الداخلي الخام للفرد
السيناريو الخامس	السيناريو الرابع	السيناريو الثالث	2019-2011	
5,0	4,6	2,2	2,4	الناتج الداخلي الخام للفرد
6,0	5,6	3,2	3,4	الناتج الداخلي الخام

المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الناتج الداخلي الخام للفرد بنحو 2,1، وهو ما يمثل مكسباً مهماً للمستوى المعيشي على المستوى الوطني، أي ما يوازي 2,8 نقطة إضافية مقارنة مع السيناريو الثالث.

أما السيناريو الخامس، فيشير إلى تحسن مستوى عيش السكان بمعدل أعلى بكثير، في ظل الأثر التراكمي للزيادة في معدلات نشاط النساء وفي مكاسب الإنتاجية. وقد تصل هذه الزيادة إلى 5% سنوياً خلال الفترة 2022-2035، وبالتالي مضاعفة



المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

5. خارطة الطريق المقترحة من قبل النموذج التنموي الجديد لتعزيز إدماج النساء في سوق العمل وفي النشاط الاقتصادي

- تعزيز ريادة الأعمال النسائية؛
- توعية النساء بالتدبير المالي وثقافة التسيير وتعزيز قدراتهن في إقامة المشاريع.

المكون الثاني: تعزيز قدرات النساء في مجال التكوين والتعليم

- استخدام منصات للتعليم عبر الإنترنت التي تستهدف بالدرجة الأولى النساء ذات مستوى تعليمي منخفض؛
- تعزيز قدرات النساء في مجال التدريب والتعليم في الوسطين الحضري والقروي؛
- تفعيل برامج تحفيزية للنساء الأجيريات غير الحاصلات على أية شهادة؛
- إطلاق حملات تحسيسية للتوعية بأهمية التعليم والتكوين المهني بالنسبة للفتيات؛

المكون الثالث: عدم التسامح مع العنف ضد النساء

- إصلاح القانون الجنائي وتعديل القانون 13-103 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل مختلف أشكال التحرش؛
- تنظيم حملات تحسيسية على الصعيد الوطني لشجب مختلف أشكال العنف ضد النساء.

إن تحقيق الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد، فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية، يمكن أن يساهم في تحقيق مكاسب من حيث نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، قد تصل إلى 5% سنوياً بين 2022 و2035.

وقد اعتبر تقرير النموذج التنموي الجديد إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، بما في ذلك السياسات القطاعية، الذي بدأه بلدنا منذ سنة 2002، مسارا ناجعا نحو تحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية وجعله رافعة لتسريع التنمية الشاملة التي تتطلع إليها بلادنا. وفي إطار خارطة الطريق الواردة في هذا التقرير، تم اقتراح مشروع يهم التمكين الاقتصادي للنساء، يتكون من ثلاثة مكونات مترابطة وهي:

المكون الأول: ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية

- مراجعة مجموعة من التوصيات التنظيمية والتشريعية وملاءمتها مع متطلبات إنعاش تشغيل النساء؛
- منح تحفيزات ضريبية لفائدة الشركات التي تراعي أهداف التكافؤ في التشغيل؛
- مواءمة دفاتر التحملات الخاصة بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية مع أهداف إنعاش تشغيل النساء؛

1. "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية / هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي/ مندوبية الاتحاد الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021 .
2. فران. جي & أ. كولف (2016)، "هل التمييز بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية مهم لتحقيق النمو على المدى الطويل؟ : أدلة عبر البلدان"، أوراق عمل مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، رقم 330.
3. المندوبية السامية للتخطيط، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تحليل قائم على النوع لتأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر"، فبراير 2021.
4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "القضاء على الفوارق بين الجنسين في سوق العمل في الاقتصاديات الناشئة: الأعمال غير المكتملة"، الفصل 4، توقعات العمالة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) 2016.



CONTACT

Adresse

DEPF

Boulevard Mohamed V. Quartier
Administratif,
Rabat-Chellah Maroc



Téléphone

(+212) 5 37.67.74.15/16

Online

Email : depf@depf.finances.gov.ma

Site web: depf.finances.gov.ma

Impression

Centre d'impression de la DAAG

DERNIERS NUMÉROS PARUS

2022

N° 29 - Février Potentiel du tourisme interne en tant que levier de relance post covid-19

N° 28 - Janvier Positionnement du Maroc dans les chaînes de valeur mondiale

2021

N° 27 - Décembre L'économie marocaine face aux enjeux du changement climatique : scénarii d'impact à l'horizon 2050 et politiques d'adaptation

N° 26 - Novembre L'intégration du Maroc à la Zone de Libre-Echange Continentale (ZLECAf) : Scenarii d'impacts à l'horizon 2035 et politiques d'accompagnement

N° 25 - Novembre Commerce et investissement en faveur de l'environnement : Quelle position du Maroc ?

N° 24 - Novembre Orientation de la politique budgétaire au Maroc

N° 23 - Octobre Impact des ALE du Maroc sur son commerce extérieur : Une approche de contrôle synthétique

N° 22 - Septembre Rotation sectorielle et cycle économique au Maroc

N° 21 - Juin Les territoires face à la pandémie COVID 19 : Impact sur l'économie des régions

n° 20 - Mars Quelle attractivité économique pour les préfectures et provinces du Maroc : productive ou résidentielle

N° 19 - Février Covid-19 : Quel risque de déflation pour l'économie nationale ?